

تقرير لجنة المراجعة المقدم للجمعية العامة لشركة الوسائل الصناعية
عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م

يسر لجنة المراجعة بشركة الوسائل الصناعية أن تقدم لمساهمي الشركة الكرام تقريرها عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م والمتضمن رأيها في شأن مدى كفاية الرقابة في الشركة وما قامت به اللجنة من أعمال تدخل في نطاق اختصاصها وذلك بناء على المتطلبات النظامية ذات العلاقة.

تختص لجنة المراجعة بالمراقبة على أعمال الشركة، ولها في سبيل ذلك حق الاطلاع على سجلاتها ووثائقها وطلب أي إيضاح أو بيان من أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية، وتؤدي اللجنة مهامها المعتمدة بما في ذلك الاشراف على إدارة المراجعة الداخلية بالشركة ودراسة تقاريرها، ودراسة نتائج تقييم نظام الرقابة الداخلية، بالإضافة الى دراسة القوائم المالية السنوية، والسياسات المحاسبية المتبعة والتوصية لمجلس الإدارة بترشيح مراجعي حسابات للشركة وكذلك المراجعين الداخليين، ووضع الآليات المناسبة التي من خلالها يتمكن العاملون في الشركة من تقديم ملاحظاتهم بشأن أي تجاوز للأنظمة الداخلية للشركة، وترفع اللجنة توصياتها لمجلس الإدارة.

وفيما يلي أسماء أعضاء لجنة المراجعة وسجل حضور اجتماعات اللجنة:

م	اسم العضو	المنصب	الاجتماعات خلال عام ٢٠٢٤					عدد مرات الحضور
			الاجتماع الأول	الاجتماع الثاني	الاجتماع الثالث	الاجتماع الرابع	الاجتماع الخامس	
١.	الأستاذ / إبراهيم بن سعيد آل مبارك	رئيس اللجنة	✓	✓	✓	✓	✓	٥
٢.	الأستاذ / عمر بن عبد الرحمن المشيقح	عضو اللجنة	✓	✓	✓	✓	✓	٥
٣.	الأستاذ / سليمان بن صالح الدخيل	عضو اللجنة	✓	✓	✓	✓	✓	٥

أولاً: أهم إنجازات وتوصيات اللجنة خلال العام ٢٠٢٤ م

قامت لجنة المراجعة بالعديد من الأنشطة خلال العام ٢٠٢٤ م، ضمن الاجتماعات المجدولة ومن أبرز أمثلة ممارسة اللجنة لاختصاصاتها ما يلي:

- ١- مناقشة الإدارة العليا والإدارة المالية ومراجعي الحسابات بشأن تقرير الإدارة الصادر من مراجع الحسابات والتوصية بالإجراءات التصحيحية حيال ماورد فيه بخصوص المخصصات والتقديرات المحاسبية ومدى كفايتها.
- ٢- مناقشة الإدارة العليا والإدارة المالية ومراجعي الحسابات بخصوص السياسات المحاسبية ومدى ملائمتها.
- ٣- استعراض ومناقشة ما ورد من الجهات التشريعية والرقابية من خطابات وتقارير ومتطلبات لها علاقة بأعمال لجنة المراجعة.
- ٤- مناقشة وضع المراجعة الداخلية، وترشيح مراجع داخلي مستقل (مكتب استشاري متخصص بالمراجعة الداخلية) بدلا من المراجع الداخلي الحالي.
- ٥- الاطلاع على جميع السجلات والمستندات اللازمة لأداء أعمالها، والاستعانة بأية جهة استشارية من خارج الشركة (إن لزم الأمر) للقيام بمهام محددة من أجل مساعدتها في أداء عملها.
- ٦- دراسة القوائم المالية السنوية، والنصف سنوية، مع المراجع الخارجي والمراجع الداخلي والإدارة العليا والإدارة المالية للشركة قبل التوصية لمجلس الإدارة بشأنها ومناقشة الإدارة العليا والإدارة المالية ومراجعي الحسابات بشأن تقرير الإدارة الصادر من مراجع الحسابات ، والتوصية بالإجراءات التصحيحية حيال ماورد فيه ومناقشة الإدارة العليا والإدارة المالية ومراجعي الحسابات بخصوص المخصصات والتقديرات المحاسبية ومدى كفايتها ومناقشة السياسات المحاسبية ومدى ملائمتها.

- ٧- دراسة عروض مراجعي الحسابات والتوصية لمجلس الإدارة بالموافقة على تعيين أو إعادة تعيين مراجعي الحسابات الخارجيين، وتحديد أتعابهم مع مراعاة اللجنة ضمان تمتع المراجعين الخارجيين المرشحين بالخبرات اللازمة لمراجعة أعمال الشركة، وممارسة عملهم بحيادية واستقلالية.
- ٨- مراجعة خطة المراجعين الخارجيين للشركة وأعمالهم، والتحقق من عدم تقديمهم أعمالاً فنية أو إدارية تخرج عن نطاق أعمال المراجعة، وإبداء مرئياتها حيال ذلك و الإجابة على استفسارات المراجعين الخارجيين للشركة و دراسة تقارير المراجعين الخارجيين وملاحظاتهم على القوائم المالية ومتابعة ما اتخذ بشأنها.
- ٩- الاطلاع على التقارير والمراسلات من الجهات التشريعية الجوهريّة، والتي تحتاج إلى إبلاغ اللجنة بها والتحقق من التزام الشركة بالأنظمة واللوائح والسياسات الداخلية والاطلاع على العقود والتعاملات الهامة والجوهريّة التي تجريها الشركة مع الأطراف ذات العلاقة.
- ١٠- مناقشة تقارير إدارة المراجعة الداخلية مع الإدارات المعنية والتوصية بالإجراءات التصحيحية حيال ماورد فيها .
- ١١- البحث بدقة في أية مسائل يثيرها المدير المالي أو المراجع الخارجي او المراجع الداخلي ودراسة أية مسائل مهمة أو غير مألوفة تتضمنها التقارير المالية والحسابات.
- ١٢- الأطلاع على ودراسة خطة المراجعة الداخلية للعام ٢٠٢٤ م والاجتماع مع إدارة المراجعة الداخلية عن أي صعوبات تواجهها ان وجدت .
- ١٣- التوصية بإصدار القوائم المالية الربع سنوية بدلا من النصف سنوية بداية من الربع الأول من العام ٢٠٢٥ م

ثانيا: رأي لجنة المراجعة في مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية في الشركة

بناء على المعلومات المقدمة من إدارة الشركة والمراجع الداخلي ومراجع الحسابات إلى لجنة المراجعة للتحقق من مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية بالشركة في حماية أصول الشركة وتقويم مخاطر العمل وقياس مدى كفاءة الأداء لم تظهر عمليات المراجعة الداخلية ضعفا جوهريا في نظام الضبط الداخلي للشركة ،

وبناء على ما لم يتبين لدى لجنة المراجعة أي ملاحظات جوهريّة أو قصور جوهري في إجراءات ونظام الرقابة الداخلية بالشركة.

رئيس لجنة المراجعة



إبراهيم بن سعيد ال مبارك

"تقرير مراجع الحسابات المستقل"

المحترمين

إلى السادة / مساهمي شركة الوسائل الصناعية
(شركة مساهمة سعودية)

الرأي:

لقد راجعنا القوائم المالية لشركة الوسائل الصناعية (شركة مساهمة سعودية) ("الشركة")، والتي تتكون من قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، وقائمة الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر وقائمة التغيرات في حقوق المساهمين وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، التي تشمل الإيضاحات والسياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التفسيرية الأخرى.

في رأينا، إن القوائم المالية المرفقة تعرض بصورة عادلة من جميع الجوانب الجوهرية المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي:

لقد قمنا بمراجعتنا وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها بالتفصيل في قسم (مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية) الوارد في تقريرنا. ونحن مستقلون عن الشركة وفقاً للميثاق الدولي للسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين المعتمد في المملكة العربية السعودية ذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية، وقد قمنا أيضاً بمسؤوليتنا المسبكية الأخرى وفقاً لذلك الميثاق، وفي اعتقادنا أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها تعد كافية ومناسبة لإبداء رأينا.

أمور المراجعة الرئيسية:

أمور المراجعة الرئيسية هي تلك الأمور التي كانت، بحسب حكمنا المهني، لها الأهمية القصوى عند مراجعتنا للقوائم المالية للسنة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل وعند تكوين رأينا فيها وإننا لا نقدم في هذه الأمور رأياً منفصلاً، وفيما يلي وصف لكل أمر من أمور المراجعة الرئيسية وكيفية معالجته:

الإجراءات المتخذة تجاه أمور المراجعة الرئيسية	أمور المراجعة الرئيسية
قمنا بتنفيذ الإجراءات التالية فيما يتعلق بتحقيق الإيرادات: - تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتعلقة بتحقيق الإيرادات الخاصة بالشركة من خلال الأخذ بالاعتبار متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي ١٥ "الإيرادات من العقود مع العملاء". - تقييم التصميم والتطبيق واختبار مدى الفاعلية التشغيلية للإجراءات الرقابية للشركة، بما في ذلك الإجراءات الرقابية لمكافحة الغش عند إثبات الإيرادات وفقاً لسياسة الشركة. - فحص معاملات المبيعات، على أساس العينة، وإجراء اختبارات قطع للإيرادات التي تمت في بداية أو نهاية السنة لتقييم ما إذا كانت الإيرادات قد تم إثباتها في الفترة الصحيحة. - اختبار معاملات الإيرادات، على أساس العينة والتحقق من المستندات المؤيدة، لضمان دقة وصحة إثبات الإيرادات.	تحقق الإيرادات خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ بلغت إيرادات الشركة ٤٦٠,١ مليون ريال سعودي (٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ٤٤٦ مليون ريال سعودي) - يستمر وجود ضغوطات على الشركة لتحقيق الأهداف والتوقعات مما قد يؤدي إلى وجود تحريفات في الإيرادات. - ويعتبر تحقق الإيرادات من أمور المراجعة الرئيسية لوجود مخاطر باحتمال قيام الإدارة بتجاوز الإجراءات الرقابية لتحريف معاملات الإيرادات. - يرجى الرجوع للإيضاح رقم (١٩/٣) للسياسة المحاسبية للإيرادات وإيضاح رقم (١٩) للإفصاح ذو صلة حول القوائم المالية المرفقة.

"تقرير مراجع الحسابات المستقل (تتمة)"

أمور المراجعة الرئيسية (تتمة):

الإجراءات المتخذة تجاه أمور المراجعة الرئيسية (تتمة)	أمور المراجعة الرئيسية (تتمة)
قمنا بتنفيذ الإجراءات التالية فيما يتعلق بالتحقق من وجود وتقييم المخزون: - حضور الجرد الفعلي للمخزون الذي قامت به إدارة الشركة. - تقييم التصميم ومدى فاعلية إجراءات الرقابة الداخلية عند الدورة المحاسبية الخاصة بالمخزون. - تقييم مدى ملائمة وكفاية الإفصاحات المتعلقة بالمخزون في القوائم المالية المرفقة. - اختبار صحة قياس المخزون بسعر التكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل.	المخزون: يعتبر المخزون من أمور المراجعة الرئيسية نظرا لطبيعة نشاط الشركة والذي يعتمد على المخزون بصورة أساسية في توليد الإيرادات ومدى تأثيره على نتائج الأعمال للشركة. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م، بلغ صافي رصيد المخزون، بالصافي مبلغ ١٩٥,٧ مليون ريال سعودي (٢٠٢٣م: ١٧٩ مليون ريال سعودي) والذي يمثل ما نسبته حوالي ٥٥,٧٪ من إجمالي الموجودات المتداولة و ٣٧,٩٪ من إجمالي موجودات الشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م، (٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م: ٥١,٨٪ من إجمالي الموجودات المتداولة و ٣٥,٣٪ من إجمالي الموجودات). ونظرا لأهمية رصيد المخزون والتقييمات والافتراضات المرتبطة بتقديمه والانخفاض في قيمته فإن هذا الأمر اعتبر من أمور المراجعة الرئيسية. يرجى الرجوع للإيضاح رقم (٨/٣) للسياسة المحاسبية للمخزون، وإيضاح رقم (٨) للإفصاح ذو الصلة حول القوائم المالية المرفقة.
قمنا بتنفيذ الإجراءات التالية فيما يتعلق بتقييم مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في قيمة الذمم المدينة التجارية: - تقييم التصميم والتنفيذ والضوابط الرقابية الرئيسية للإدارة المتعلقة بالرقابة الائتمانية وتحصيل الديون وتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة؛ - إجراء تقييم، على أساس العينة، حول ما إذا كانت البنود الواردة في تقرير أعمار الذمم المدينة التجارية قد تم تصنيفها ضمن الفئة المناسبة للأعمار من خلال مقارنة العناصر الفردية في التقرير مع المستندات الأساسية، والتي تضمنت فواتير المبيعات وإشعارات تسليم البضائع؛ - الحصول على فهم للمؤشرات والافتراضات الرئيسية الخاصة بنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة المطبق من قبل الإدارة، بما في ذلك البيانات التاريخية للتعرض في السداد ومعدلات الخسارة المقدرة من الإدارة؛ - تقييم مدى معقولة تقديرات مخصص الخسارة الخاص بالإدارة من خلال التحقق من المعلومات المستخدمة من قبل الإدارة لتكوين مثل هذه الأحكام، بما في ذلك اختبار مدى دقة البيانات التاريخية للتعرض في السداد وتقييم ما إذا كانت معدلات الخسارة التاريخية قد تم تعديلها بالشكل المناسب بناء على الظروف الاقتصادية الحالية والمعلومات التي تنتم بالنظر التطلعية للمستقبل؛ و - التحقق، على أساس العينة، من الإيصالات النقدية المستلمة من العملاء بعد نهاية السنة المالية المتعلقة بأرصدة الذمم المدينة التجارية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م مع الكشف البنكية ومستندات التحويل ذات الصلة.	الانخفاض في قيمة الذمم المدينة التجارية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م بلغ إجمالي أرصدة الذمم المدينة التجارية ١٣٥ مليون ريال سعودي (٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م: ١٣٢,٣ مليون ريال سعودي)، تم تسجيل مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة بمبلغ ٣٠,٦ مليون ريال سعودي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م (٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م: ٢٥,٦ مليون ريال سعودي). يعتمد مخصص الانخفاض في قيمة الذمم المدينة التجارية الخاص بالشركة على مدى تقدير الإدارة للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر التي سيتم تكديدها، والتي يتم تقديرها من خلال الأخذ في الاعتبار تاريخ الخسائر الائتمانية، وأعمار الذمم المدينة التجارية، وتاريخ سداد العملاء والمركز المالي للعملاء وإجراء تقييم للظروف الاقتصادية العامة الحالية والمتوقعة. وكل ذلك ينطوي على درجة عالية من حكم الإدارة. يعتبر مخصص الانخفاض في قيمة الذمم المدينة التجارية من أمور المراجعة الرئيسية لأن تسجيل المخصص يعد أمرا غير موضوعي بطبيعته ويتطلب حكما إداريا هاما، مما يزيد من مخاطر الخطأ أو تحيز الإدارة المحتمل. يرجى الرجوع للإيضاح رقم (١/٤/٢) للسياسة المحاسبية للانخفاض في قيمة الذمم المدينة التجارية وإيضاح رقم (٩) للإفصاح ذو الصلة حول القوائم المالية المرفقة.

المعلومات الأخرى المدرجة في تقرير الشركة السنوي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م:

تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات المدرجة في تقرير الشركة السنوي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م، بخلاف القوائم المالية وتقرير مراجع الحسابات حولها إذ أن الإدارة مسنولة عن المعلومات الأخرى.

إن رأينا حول القوائم المالية لا يغطي المعلومات الأخرى، كما أننا لا ولن نبدي أي شكل من أشكال التأكيدات حولها. وفيما يتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى الموضحة أعلاه، وعند القيام بذلك، نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية أو المعلومات التي حصلنا عليها خلال عملية المراجعة، أو تظهر بطريقة أخرى أنها تحتوي على تحريف جوهري.

فيما لو استنتجنا عند قراءة التقرير السنوي، عندما يكون متاحا لنا، إذا تبين لنا وجود تحريف جوهري فيه، فإنه ينبغي علينا إبلاغ المكلفين بالحوكمة بهذا الأمر.

"تقرير مراجع الحسابات المستقل (تتمة)"

مسؤوليات الإدارة والمكلفون بالحوكمة عن القوائم المالية:

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين وأحكام نظام الشركات والنظام الأساسي للشركة وكذلك عن الرقابة الداخلية التي تعتبرها الإدارة ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من أخطاء جوهرية سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ. عند إعداد القوائم المالية، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على الاستمرار والإفصاح، عندما ينطبق ذلك، عن أمور تتعلق بالاستمرارية واستخدام أساس الاستمرارية المحاسبي، ما لم تنوي الإدارة تصفية الشركة أو إيقاف أعمالها أو لا يوجد بديلاً واقعياً غير ذلك.

المكلفون بالحوكمة أي أعضاء مجلس الإدارة هم المسؤولون على الإشراف على عملية التقرير المالي للشركة.

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية:

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية ككل تخلو من التحريف الجوهري، سواء بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، لكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن التحريف الجوهري عند وجوده. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتعد التحريفات جوهرية إذا كان يمكن التوقع بدرجة معقولة أنها قد تؤثر، منفردة أو في مجملها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

وكجزء من عملية المراجعة التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني طوال المراجعة. ونقوم أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ، وكذلك تصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة مستجيبة لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة لتوفر أساساً لرأينا. إن خطر عدم اكتشاف الأخطاء الجوهرية الناتجة عن احتيال أعلى من الخطر الناتج عن الخطأ، حيث أن الإحتيال قد يشتمل على التواطؤ، التزوير، الحذف المتعمد، سوء التمثيل أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة لغايات تصميم إجراءات مراجعة مناسبة حسب الظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية.
- تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها التي اعدتها الإدارة.
- التوصل إلى استنتاج حول ملائمة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية المحاسبي، وبناءً على أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هنالك وجود لعدم تيقن جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكاً جوهرياً حول قدرة الشركة على الاستمرارية كمنشأة مستمرة. إذا استنتجنا عدم وجود تيقن جوهري، فإننا مطالبون أن نلفت الانتباه في تقرير مراجعتنا إلى الإيضاحات ذات العلاقة في القوائم المالية، وإذا كان الإفصاح عن هذه المعلومات غير ملائم، فسنقوم بتعديل رأينا. إن استنتاجاتنا تعتمد على أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير مراجعتنا. ومع ذلك، فإنه من الممكن أن تتسبب أحداث أو ظروف مستقبلية في توقف الشركة على الاستمرار كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام للقوائم المالية وهيكلها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة العرض العادل.

نحن نتواصل مع الأشخاص المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بجملة أمور من بينها نطاق وتوقيت المراجعة المخطط له وملاحظات المراجعة الهامة، بما في ذلك أية نقاط ضعف هامة في الرقابة الداخلية التي تم تحديدها خلال مراجعتنا.

لقد زدنا أيضاً المكلفين بالحوكمة ببيان يفيد بأننا قد التزمنا بالمتطلبات المسلكية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلال، وأبلغناهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد نعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على استقلالنا، وبحسب مقتضى الحال إجراءات الوقاية ذات العلاقة.

ومن الأمور التي تم إبلاغها للمكلفين بالحوكمة، تلك الأمور التي كانت لها الأهمية القصوى عند مراجعة القوائم المالية للسنة الحالية، وبناءً على ذلك تعد أمور المراجعة الرئيسية. ونوضح هذه الأمور في تقريرنا ما لم يمنع نظام أو لائحة الإفصاح العلني عن الأمر أو عندما، في ظروف نادرة للغاية، نرى أن الأمر ينبغي ألا يتم الإفصاح عنه في تقريرنا بسبب أنه من المتوقع بشكل معقول أن تفوق التبعات السلبية لعل ذلك فوائد المصلحة العامة المترتبة على هذا الإبلاغ.

عن الخراشي وشركاه



عبد الله سليمان المسند
ترخيص رقم (٤٥٦)



الرياض في:

٢٣ رمضان ١٤٤٦ هـ.

٢٣ مارس ٢٠٢٥ م.